Issue 6262-6263 Saturday - Sunday 2-3/2/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6262-6263 السبت – الاحد 27 من جمادى الاولى 1440 هـ 2-3 من شباط (فبراير) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

(الزمان) تنفرد بنشر فصول من أول كتاب يكشف إنتخابات الزمن الصعب (3)

هواتف بأرقام سرية تم توزيعها لطلب قوات مميتة عند الطوارئ

فريد ايار
لندن

ونصت استمارة الامم المتحدة التي ملئت بالمعلومات للحصول على منصب (مفوض) ان يكون مقدم الطلب غير تابع لأي حزب وللاسف الشديد اغمضت الامم المتحدة عينيها على ممارسات احد اعضاء مجلس المفوضين دون ان تفعل شيئاً...

وبذل معظم اعضاء مجلس المفوضين، رغم الأخطاء الأدارية والمالية العديدة التي وقعت فيها الأدارة الانتخابية نتيجة عدم وجود خبرة سابقة في الأدارة، جهودهم الممكنة لتحقيق الأنتخابات الرئيسية الثلاثة ومع ذلك ونظراً لمحدودية الأمكانات وضخامة العمل فقد كان هناك من استغل الظروف لتمرير ما يمكن تمريره كما ان سياسة الأمم المتحدة المبنية على ضرورة نجاح مشاريعها بغض النظر عن كل شيء، ساهم في ان يتدخل الكثيرون في عمل المفوضية ولو كان ذلك بشكل غير مباشر وبدون علم العديد من اعضاء المجلس مثال ذلك ذهاب احد اعضاء المجلس الذي افتضح امر علاقته الحزبية الى مجلس النواب والادلاء باراء حول القوانين الأنتخابية دون وجود قرار واضح من مجلس المفوضين بتكليفه القيام بهذا العمل.

بعد انتهاء العمليات الأنتخابية الخمس عام 2005 انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية، انتخابات اقليم كردستان وانتخابات مجالس المحافظات في 2005/1/30 والاستفتاء على الدستور في 10/15/ 2005 وانتخابات مجلس النواب في 15)/ 12/ 2005 برزت في الشارع العراقي وعلى لسان بعض السياسيين الذين لم يفوزوا في الأنتخابات اقاويل تفيد بأن هناك عمليات تزوير حصلت في تلك العمليات الأنتخابية ... هنا نستطيع القول بأنّ مثل هذه العمليات، ان كانت قد وقعت، فهي محصورة في بعض المناطق الأنتخابية ولم تكن بشكل واسع بل ربما حصلت في مراكز ومحطات لم يكن فيها مراقبة سواء من وكلاء الكيانات السياسية او من منظمات المراقبة المتعددة...

ولم ترد عنها أي شكوى للمفوضية... لقد حرص مجلس المفوضين لتكون الأنتخابات حرة ونزيهة علماً بان المجلس لم تكن لديه القدرة التامة للسيطرة على ما يقارب من (1) 6000 مركز انتخابي بواقع 32,000 الف محطة انتخابية كما لا يستطيع ان يتأكد من ان الـ 200 الف موظف الذين عينوا بواسطة القرعة ليشرفوا على المراكز والمحطات الأنتخابية يمتلكون جميعهم وعياً واخلاصاً وادراكاً بالمسؤولية. وجميعهم ليسوا تابعين للأحزاب او التكتلات التي ظهرت بعد سقوط النظام السابق.

ورود شكاوى

لقد وردت الى المجلس بعض الشكاوى التي لم يستطع التحقق منها كتلك التي تشير الى قيام مدير مركز معين بالحلفان امام طابور المقترعين بان من لا ينتخب القائمة (الفلانية) سيقتل فوراً وكان يكرر امام المقترعين انه يريد بناء عراق خال من المقابر الجماعية.

لا يمكن تفسير مثل هذه الحوادث سوى أنها نقص في "الثقافة الأنتخابية" ورغم ان المفوضية حاولت تدريب مسؤولي المراكز والمحطات على عدم التدخل في شؤون المقترعين الا ان البعض منهم غلبت عليه الحماسة الدينية والمذهبية فدخل بتصرفه هذا دائرة الخطأ.

بعد اعلان اسماء مجلس المفوضين على الصحافة ووسائل الأعلام الأخرى ابلغنا فريق الامم المتحدة انه يود الالتقاء باعضاء مجلس المفوضين بحدود الساعة العاشرة ليلاً من اليوم التالي. كان في هذا الأمر نوع من الغرابة بعض الشيء ولكن ان كان ذلك بناء على رغبة السيدة كارينا بيريللي فمن الأفضل ان يحصل هذا الأجتماع لأن هذه المرأة لديها قوة عشرة رجال اشداء، بل واتهمت لاحقاً بالتحرش بهم وتم فصلها من المنظمة الدولية بناء على التحقيق الذي اجري بهذا الصدد.

1) المراكز الانتخابية: كانت عبارة عن مدارس مكونة من 4-5رف مقسمة الى محطات انتخابية... لقد استعملت المفوضية المدارس لتكون مراكز انتخابية دون اي مرفق اخر كدور العبادة او دوائر الدولة حيث يسهل ذلك الطعن في نتائج الانتخابات.

قبل العاشرة ليلاً قصدت الكافتيريا العائدة لفندق الرشيد والفارغة دوماً من الزبائن واذ بي التقي زميلاً تعرفت إليه قبل اربعة عقود من الزمن في بيت عائلة عراقية كريمة وبعد السلام والحديث علمت انه احد المختارين الأكراد لمجلس المفوضين فكانت سعادتي كبيرة ان التقيه ونعمل سوية ولكن للأسف لم تدم هذه السعادة طويلاً نظراً لبروز تباين عميق في النظر الى الكثير من امور العمل فاصبحت علاقتنا عالة علي مثلما هي عالة عليه ايضا . .

انتقلت والزميل الكردي او "الكوردي" كما يحب الاخوة الأكراد ان يطلق عليهم ،الى القاعة الشمالية في الفندق حيث قابلنا خمسة من المفوضين المختارين ثلاثة منهم رجال وسيدتان محجبتان مثلتا بنظري نصف المرأة العراقية اما النصف غير المحجب فكان غائباً وهو ما دعاني الى الاستفسار من القاضية جاكلين بشارد وكنا سوية على مائدة غداء في الفندق عن كيفية اختيار النساء في المجلس فذكرت ان طلبات الترشيح من النساء كانت محدودة جداً اربعة فقط ولم يكن لدى اللجنة الكثير من الخيارات بالنسبة لمشاركة المرأة في مجلس المفوضين.

عند دخولنا الى القاعة نظر الجميع الينا بريبة وتوجس وهو سلوك عراقي نبت وترعرع في الشخصية العراقية من جراء الكبت والخوف من النظام القمعي الأستخباري السابق بحيث بات الشخص لا يثق باخيه والزوجة لا تثق بزوجها وبقي هذا الخوف راسخاً في نفوس الكثيرين من العراقيين حتى بعد اسقاط النظام.

صافحت الجميع وامتنعت "الأكثر تحجباً" عن المصافحة فدققت لها على صدري علامة السلام وقلت لهم انا زميلكم في الهيئة الأنتخابية وعلينا تبادل ارقام الهواتف وعناوين البريد الألكتروني.. ثم ناولت ورقة لمن كان جالساً الى جنبي فكتب اربعة من الحاضرين بريدهم الألكتروني فقط وبخط لا يحسدون عليه وقد حزرت ان البقية لاعلاقة لهم بالبريد الألكتروني e-mail ولم يستفيدوا من هذا الاختراع الذي اصبح قديماً عام 2004.

التقينا في ذلك المساء كارينا بيريللي رئيسة وحدة المساعدات الأنتخابية وكان معها خبير الأنتخابات الكولومبي كارلوس فلانزويللا Car-los Valenzuela الذي اختارته الامم المتحدة ليكون على رأس فريقها في العراق ويكون العضو التاسع في مجلس المفوضين طبقاً لقانون تشكيل المفوضية((1.

قالت كارينا بعد ان انتظم الجميع حول طاولة الأجتماعات الواسعة في القاعة الشمالية في فندق الرشيد ، انني مسرورة بأن التقيكم مجتمعين وهناك مفوض واحد ستلتقونه قريباً وكانت تقصد الدكتور عبد الحسين الهنداوي الذي لم يكن في العراق في ذلك الوقت واشارت الى انها مسرورة لأنها شاركت في اختيار هذا المجلس من بين عدد كبير من العراقيين الذين قدموا ترشيحاتهم وقد بلغ عددهم 1887 ترشيحاً... وقالت ان عملية الأختيار كانت سرية ومن قبل اشخاص غير عراقيين وفزتم انتم(2).

1) سلطة الائتلاف المؤقتة –الامر رقم (92) مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة 31/ORD/CPA 92/May 04.

جاء في القسم (5) من الامر 92 حول مجلس المفوضين ما يلي:

يتألف مجلس المفوضين من تسعة اعضاء يكون سبعة منهم من المواطنين العراقيين ويكون لهم حق التصويت في المجلس وعضوان لا يحق لهما ذلك: هما مدير الادارة الانتخابية وخبير دولي في الانتخابات تختاره الامم المتحدة.

(2جرت عملية انتقاء الاسماء في عمان بمركز الامم المتحدة وكان السيد حكم شهوان وهو احد اهم العاملين في الامم المتحدة ويتميز بالرصانة والحيادية من اهم من قام بهذه المهمة التي لم يكن احد يعرف عنها شيئاً الا بعد اشهر من بدء عمل المفوضية.

ثم قدمت الخبير كارلوس وقالت مادحة اياه، انه عمل في دول عديدة منها كامبوديا عام 1993 وليبيريا عام 1997 وتيمور الشرقية عام 1999 والأراضي الفلسطينية عام 2002... وذكرت انه لا يتعب ويحب الطهي ولا يجيب على بريده الألكتروني، لديه الكثير من الحلول لأية مشكلة تظهر وهو سيكون معكم في مهمتكم الصعبة... ثم انهت بيريللي كلامها لنعود ونقابلها واخرين في الساعة العاشرة من اليوم التالي.

اللقاء الأول: القوات المميتة والرقم السري

دخلت كارينا صباح اليوم التالي وكان اعضاء مجلس المفوضين يجلسون حول طاولة الأجتماعات ومعها كارلوس و جاريت بلانك Ja-rett Blanc الأمريكي الجنسية والعامل في منظمة ايفيس IFES وكذلك زميله هيرمان ثيل Hermann Thiel الأنكليزي من مواطني جنوب افريقيا ويعمل في المنظمة ذاتها وكانا يعملان قبل تحويلهما الى الفريق الدولي للأمم المتحدة في سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

جلس هؤلاء قبالتنا، وكنا متشوقين لمعرفة ماذا سنعمل وكيف اذ لم يسبق لجميعنا ان قمنا بالأشراف على عمليات انتخابية، ثم بدأت السيدة المكتزة الجسم والسيكارة لا تفارق اصابعها بتقديم كل من جاريت وهيرمان وعادت تكرر الترحيب بنا ثانية وعلامات السرور والرضى على وجهها وقالت ان الأمور وصلت الى بدايات طيبة ثم اعادت الى اذهاننا كيفية اختيارنا من بين العدد الكبير من المرشحين بحيث جعلنا، وبهذا التكرار، نعتز بانفسنا قليلاً.

بعد تبادل الأحاديث والمجاملات دخل ثلاثة ضباط اتصالات امريكان من فرقة المشاة التي كانت تحمي قاطع عمليات فندق الرشيد وقصر المؤتمرات وما حواليها ومعهم صناديق كارتونية صغيرة تم توزيعها على اعضاء المجلس. كانت هواتف من نوع "ثريا" مع ملحقاتها وبدأ الضابط الامريكي يشرح كيفية عمل هذه الاجهزة ويجيب على الاسئلة وكان هناك رقم سري مثبت على جانب كل هاتف قيل لنا "ان نحفظ الرقم على ظهر قلب وعلينا فقط استخدامه في الحالات الخاصة". كان الرقم السري مرتبطاً بمقر القيادة الامريكية في بغداد على مدار 24ساعة والهدف من ذلك انه في حال تعرضنا لأي حادث من قبل ارهابيين ، كما قالوا ، علينا الأتصال بالرقم السري وبواسطة الهاتف وعندما يرن الهاتف عندهم سيتم فوراً ارسال قوة عسكرية (وترجمت في ذلك الوقت بقوة جبارة او مميتة) لأنقاذ المستغيث.

كانت هذه اول خطة امريكية وضعت لمجلس المفوضية العليا المستقلة لأنقاذنا في حال تعرضنا للخطر من الارهابيين كما كان يقال .

جرى نقاش حول "الخطة الامريكية للأنقاذ السريع" في وقت انتاب البعض منا، ونحن من هؤلاء، شعور بان مهمتنا لن تكون سهلة وهذا ما ثبت في وقت لاحق، فالحماية العسكرية الأمريكية بقوات "مميتة" وضخمة لأعضاء مجلس المفوضين مصطلحات لم نتعود عليها لذلك كان شعورنا الشخصي

المؤسسة الدولية للانظمة الانتخابية (ايفيس). International Founda-tion for Electral Systems (IFES)

تمول من قبل المساعدات الامريكية USAID وفي بطاقة تعريفها "انها تقدم المساعدات الفنية للدول لاجراء عمليات ديمقراطية".

ممزوجاً بالتساؤل : لماذا كل هذه الحماية وهذه الخطط العسكرية ؟ ولماذا امريكية بالذات ؟ علما بأن الموافقة على مثل هذه الخطة لايعني سوى وضع انفسنا تحت حماية المحتل بشكل مباشر وهو امر يمس بنزاهتنا واستقلاليتنا .

اكدت الأمم المتحدة هذه الخطة وهي كانت تتعاون مع السلطات الأمريكية بشكل وثيق، فقد تسلمت على بريدي الخاص كما تسلم جميع أعضاء المجلس برقية الكترونية من هبة عبد اللطيف العاملة في الأمم المتحدة بتاريخ 4/ حزيران (يونيو) / 2004قالت فيها: "الموضوع الذي سأقوله لكم هو لحمايتكم... فلدينا شخص يمكن الأتصال به اسمه Warren Hoy(1) في بغداد ، وقالت هبة في حال وجود "طارئ هائل" Huge emergency الرجاء الأتصال به ليعلم ماذا يحصل ولكن عليكم العلم ان "رد الفعل سيكون ضخماً"... سيرسلون قوة الى بيتكم ليخلونه... لذلك عليكم التأكد جيداً من حجم "التهديد" او الخطر عند الأبلاغ؟ وقالت هبة وايضاً ارجو ان تتصلوا بـ Warren Hoy قريباً لتنظيم عقد اجتماع معكم... وعليكم قبل ذلك تهيئة خطة (خارطة) لموقع بيتكم لأنهم يتمنون معرفة كيفية ضمان امنكم وامن عائلتكم الى جانب انهم يرغبون في مناقشة بعض الأمور الاخرى المتعلقة بامنكم".

انتابني العجب من كل ما يقال حول هذا الموضوغ ، فالمرء يخال انه اصبح في سجن وحياته محفوفة بالمخاطر . قلت لهبة انني لا املك بيتا وعائلتي غير موجودة ولكن مثل هذه الأقوال والتحضيرات تثير القلق في النفس ليس خوفا او فزعا بل لأننا لم نتعود على مثل هذه الامور وهي حقا غريبة عليّ شخصيا وانني حقيقة لا اريد ان اجري اي اتصال بهؤلاء ولا ارغب بحمايتهم ولدي مرافق واحد اثق به والبقية اتركها للأقدار .

وفعلا لم يتم اجراء اي اتصال بالقوات المميتة وغير المميتة ورغم التهديدات التي كنا نتلقاها من بعض التنظيمات التي اعتقدت اننا " عملاء للأمريكان " فأن احدا لم يؤذينا، بل وان كان قد لحق بنا الاذى فمن الأمريكان انفسهم عندما اقتحموا داري بقوة مؤللة وهذا ما سنتحدث عنه في ثنايا هذا الكتاب .

تتالت "مكرمات" الأمريكان على اعضاء مجلس المفوضين فبعد هواتف الثريا التي نستطيع بواسطتها الأتصال بالعالم الخارجي وزعت علينا هواتف اخرى دعيت بـ(MCI)(2) وبدالتها الرئيسية في نيويورك وهذه ايضاً سهلت علينا امكانية الأتصال بجميع ارجاء العالم ثم زودنا بهواتف (عراقنا) ايضاً وهي الوحيدة التي بقيت لدى البعض من المفوضين لغاية هذا اليوم.

بهذه الاجهزة الثلاثة المختلفة استطاع مجلس المفوضين ومنذ حزيران عام 2004ولغاية نهاية عام 2005 الأتصال بكافة ارجاء المعمورة دون اية تكلفة وقد اعتقد البعض منا، ونحن لسنا من ذلك البعض، ان الأمر سيستمر هكذا وان الأمريكان سيبقون يحيطوننا بهذه الرعاية الفائقة اللزوم غير مدركين ان هذا الأمر هو جزء من الأستراتيجية الأمريكية المعهودة... لقد كانت الأدارة الأمريكية بحاجة الى اعضاء مجلس المفوضين لأنجاز العمليات الأنتخابية عام 2005 هذه العمليات التي وضعوا تواريخها وتفصيلاتها في

1) Warren Hoy ,Operation of-ficer, Global for Sicuritry Cooperation at office of the Secretary of Defence

2) جهاز هاتف يرتبط ببدالة في نيويورك ويمكن الاتصال بواسطته بجميع انحاء العالم وقد ذكر لنا ان هذه الاجهزة التي وزعت على مجلس المفوضين بالاضافة لعدد من العاملين في الامم المتحدة مراقبة بشكل دقيق من قبل اجهزة الاستخبارات المركزية الامريكية .

الأوامر التي اصدرها بريمر عن سلطة الائتلاف المؤقتة. اما بعد ذلك وبعد اعلان نتائج انتخابات 12/15/ 2005فان الامور تغيّرت 180 درجة حتى كاد بعض اعضاء السفارة الأمريكية في بغداد والذين كانوا يلازمون المفوضية كل يوم سواء بارسال موظفيهم او سماع الشكاوى بواسطة العيون التي زرعوها داخل المفوضية ينسون اسماء اعضاء مجلس المفوضين.

وخير دليل على ذلك انه اثر اجراء انتخابات مجلس النواب في 15/ كانون اول –ديسمبر /2005 وأعلان النتائج النهائية لاحظ البعض من اعضاء مجلس المفوضين خلال شهر شباط من عام 2006 ان هاتف الثريا لم يعد يعمل فحاولت الأدارة الأنتخابية الاتصال بالمسؤول عن ذلك ولكنها لم تتلق اية اجابة واضحة وفي 2آذار 2006 وزعت امينة سر مجلس المفوضين على الأعضاء رسالة واردة من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية (مذكرة تبليغ) موقعة من السكرتير الثاني في السفارة واسمة (رسل ج. ويستركارد) يقول فيها ما يلي: "نود اعلامكم ان عقد خدمة الهاتف ثريا قد انتهت مدة نفاذه وان سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تجديد العقد او اعادة الخدمة وهذا يعني ان الخدمة سوف تتوقف في جميع الهواتف التي تم تجهيز المفوضية بها قريباً ولن تكون أي خدمة فيها، لذا نرجو من المفوضية ان تطلب من الذين في عهدتهم هذه الهواتف تسليمها الى كادر المساعدة ليتم اعادتها إلى السفارة". في الجلسات الأمنية التالية عام 2004عمل الأيرلندي البشوش مايكل براون Michael Browne وهو المسؤول الأمني عن فريق الامم المتحدة والمفوضية معرفة المتطلبات الأمنية لكل مفوض وكيفية حماية عائلته التي تسكن المناطق الخطرة من بغداد (سميت المناطق الحمراء)، وطلب منا ان نزوده بعناوين بيوتنا والشوارع الموجودة فيها وكان يخيرنا عن الجهة التي سنطلبها لحمايتنا في حال حصول أي طارئ هل هي امريكية ام عراقية، ولقد اجاب كل منا بالشكل الذي يؤمن مصالحه... كان رأيي في ذلك الوقت الأبتعاد عن ذلك وعدم البوح او اعطاء اية معلومات للجهات الأمريكية او غيرها والاكتفاء بالمرافقين العراقيين.

الرحلة الى المكسيك

في لقاءات متتالية بين مجلس المفوضين وفريق الأمم المتحدة، عرضت علينا كارينا بيريللي جملة من المواضيع كان علينا ان نجيب عليها بسرعة ونتخذ قرارات فيها نوع من التجانس سيما وان المجلس كان في الأيام الاولى من ولادته ولم يكن يتحمل اية حركة خارج الأطار المرسوم.

قالت بيريللي بما انكم اصبحتم الأن هيئة لها كيان مستقل وهي عراقية هدفها اجراء انتخابات عامة في هذا البلد ولأن عملكم يشمل الأعمال والتصرفات الأدارية والقانونية وحتى الدبلوماسية وعليكم التزامات بروتوكولية كونكم بمرتبة وزير في هذه الدولة وليس الحكومة، فإنّ عليكم التفكير في القيام بزيارات وهذا جزء من العمل الاداري – الدبلوماسي لجهتين الأولى بول بريمركونه الحاكم المدني لسلطة الائتلاف والثانية لرئيس حكومة العراق الدكتور اياد علاوي... سكتت كارينا وهي تنظر الى عيوننا تاركة لنا الرد والكلام.

نظر بعضنا الى البعض الاخر، وكان بيننا من يجد في السكوت وسيلة للأبتعاد عن المشاكل ومنهم السيدتان المحجبتان وزميل لم يستطع مواصلة عمله في المجلس لأن الأرهابيين في الموصل هدّدوه فقدم استقالته وغادرنا مكرها (1).

قال الزميل الكردي الآتي من السليمانية والذي تعوّد على رؤية الأمريكان في شمال العراق منذ ان اصبحت تلك البقعة منطقة آمنة (Safe haven) عام 1990.. انه لا مانع لديه من زيارة الأثنين وايده احد المفوضين ، وهنا لم اجد بداً من القول بأنّ هناك سكوتاً ولا يبدو ذلك دليل الرضى، ولأننا لا نريد ان نختلف قبل ان نبدأ عملنا الفعلي فعلينا ترك المواضع الخلافية جانباً... كان حديثنا بمثابة طوق نجاة لمن لم يكن له رأي في زيارة السيد بول بريمر أو في عدمها أو كان يشتهي ذلك ولكنه لم يكن يجروء على البوح والتصريح وهكذا انتهت هذه المشكلة برأي مفاده أن اغلبية اعضاء المجلس لا تحبذ زيارة هذا الشخص.

وضع سياسي

ابلغنا السيدة بيريللي بموقفنا هذا ذاكرين ان الوضع السياسي والنفسي العام في ذلك الوقت وكون المفوضية جهازاً حيادياً مستقلاً لا يسمح بزيارة الحاكم الأمريكي الذي تحتل قوات بلده الارض العراقية علما بأنه ليس لدينا أي موقف شخصي متشنج ضده ولكن للضرورة احكاماً وان مثل هذه الزيارة ستلحق الضرر بالمفوضية وسيتم اتهامها بانها صنيعة امريكية وهي ليست كذلك. تفهمت كارينا، وهكذا تحب ان نسميها، موقفنا. وبعد ايام ابلغ بريمر بالامر وقالت لنا بعد ذلك انه بدوره تفهم الموقف ايضا. كان الموضوع الآخر زيارة الدكتور اياد علاوي الشخصية الوطنية العراقية ورئيس وزراء الحكومة الأنتقالية... فاتفقنا على القيام بها ما عدا سيدة واحدة حاولت التشكيك واعتبار الدكتور علاوي مساوياً لبول بريمر، الا ان الأكثرية المطلقة اصرت على ذلك.ذهبنا في اليوم التالي الى مقر دولة رئيس الوزراء الدكتور اياد علاوي فاستقبلنا مبتسماً ومرحباً بكل واحد من اعضاء المجلس وقد عبرنا له عن سرورنا بزيارته ورجوناه ان يفتح قناة اتصال بين مجلس الوزراء والمفوضية لان العمل لن يكتمل الا بوجود تقارب وتفهم لعمل المفوضية المحفوف بالمخاطر، وقد وعدنا دولته خيراً ونفذ الوعد اصدق تنفيذ، وهذا ما اشهد له ويشهد له الجميع ممن عمل في المفوضية بعد فترة قصيرة من يوم الزيارة اتخذ مجلس المفوضين قراراً بتكليفي متابعة موضوع "القناة" مع رئاسة مجلس الوزراء لتسهيل مهمة المفوضية وفعلاً استمر التواصل مع مكتب رئيس الوزراء وزارنا الدكتور علاوي عدة مرات ولا سيما اثناء عملنا داخل قصر المؤتمرات وكان ذلك دليلاً على حرصه ورعايته للمفوضية ولعملها المستقل. وكان يكرر كلما التقيناه انه يساند المفوضية ويريدها حيادية 100% لأن ذلك هو المهم لمستقبل العراق.

1) هو السيد ابراهيم علي علي: الذي كان من الموصل... فبعد العودة من المكسيك غادر الى الموصل ولكنه عاد بعد ايام وابلغ المجلس انه لا يستطيع العمل وهو سيستقيل ويعود لبيته. وعند الحاحنا لمعرفة هذه المفاجأة قال بأنّه تلقى تهديداً واضحاً من جهات (لم يسمها) بانه في حال عدم تركه العمل في المفوضية فوراً فسيُقتل وعائلته...

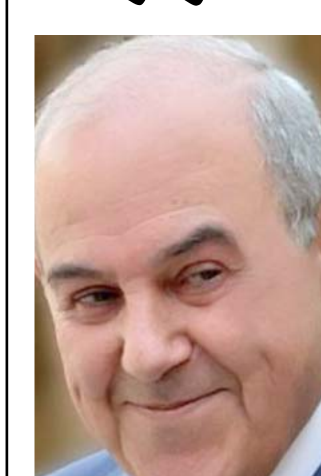

اياد علاوي

بقي منصبه شاغراً لفترة طويلة الى ان التحقت السيدة عائدة الصالحي بتاريخ 1/11/ 2004بعد ان تم تعيينها بمنصب المفوض طبقاً لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

في تلك الأثناء عرضت كارينا على مجلس المفوضين موضوعاً اخر يتعلق برحلة المجلس الى خارج العراق وقالت: انّ على مجلس المفوضين ان يتخذ القرار في ذلك الأجتماع لأن السفر يفترض ان يكون خلال اليومين القادمين وقبل انتقال السلطة ومغادرة بول بريمر العراق لأنه قد تحصل مشاكل امنية عنيفة والجميع لا يرغبون ان يكون اعضاء المجلس (الغالي الثمن!!!) وسط قصف وقتل ودمار!!.

خيارات التحليل

وعلى خلاف الزملاء اعضاء مجلس المفوضين الجدد الذين لم يسعفهم الحظ قبل ذلك للعيش خارج العراق والتعامل مع المنظمات الدولية كالأمم المتحدة واليونسكو وغيرها والتي يعتبرونها مؤسسات مثالية فيها من اخلاقيات الوظيفة الكثير من الكنوز ومن الفصاحة وصدق الكلام الكثير الكثير، شعرنا ان ما يطرح علينا من خيارات حول اتجاه السفر فيه نوع من التحايل ذلك لأنه لو اخترنا بلداً ما في الجلسة فكيف سيهيّأ كل شيء خلال يومين؟ من اين يمكن جلب الأساتذة والمشرفين والمترجمين والحجز في الفنادق والأستقبال والتوديع واجراءات الأمن والسلامة... هل يمكن لبلد سنختاره الآن ونذهب اليه بعد يومين ان يكون مستعداً لكل هذه الامور؟

طرحت كارينا، وبالاسلوب الذي يتحدث به اعضاء المنظمات الدولية، وهو اسلوب يعتمد على جعل المرء يوافق على ما يريده اعضاء تلك المنظمات وبواسطة لغة وطريقة طرح ايحائية يتفنن بها هؤلاء، طرحت موضوع اختيار المجلس للمكان الذي سيغادرون اليه بعد يومين للأنضمام إلى دورة تدريبية تستمر اسبوعين... كان في طرح كارينا الذكاء الكثير، فالتراتبية في طرح الدول الداعية والمسببات المصاحبة تجعل من مجلس المفوضين، الذين باتت قناعات الكثير منهم معروفة لدى الأمم المتحدة، يرفضون الدعوات الثلاث الأولى ويوافقون على الرابعة وهي المكسيك والتي كانت الأمم المتحدة قد اجابت تلك الدولة بالقبول قبل ان تأخذ رأينا بوقت طويل بحيث كانت جميع الامور مهيأة هناك قبل وصول اعضاء المجلس وقد سمعت اثناء وجودي هناك ان الهيئة الانتخابية المكسيكية هيأت جميع المتطلبات لهذه الزيارة منذ عدة اسابيع.

قالت كارينا اثناء عرضها للدعوات التي تلقتها لأستضافة الدورة التدريبية لمجلس المفوضين ان الأمم المتحدة تسلمت دعوات عديدة لألتحاق مجلسكم بدورة تدريبية واولى هذه الدعوات جاء من الولايات المتحد الأمريكية ولم تذكر في اية ولاية او مدينة ستكون هذه الدورة بل سألت ما هو رأيكم؟ وفي اثناء تبادل اعضاء المجلس الأفكار مع بعض اعضاء فريق الأمم المتحدة اومأت بيريللي وبشكل عرضي ان قبول عرض الولايات المتحدة قد يعطي، ربما، هكذا قالت، الأنطباع بان المجلس يتدرب في دولة محتلة للعراق وهنا انبرى اثنان من المفوضين وبفعل لاارادي مؤيدين هذه الفكرة فتم استبعاد هذه الدولة والبحث في البدائل الاخرى.

الدعوة الثانية التي قدمتها بيريللي كانت من استراليا هذا البلد الذي يشبه الى حد كبير بلداننا العربية في السعي للوصول الى الديمقراطية لكن برز امر لم يكن في الحسبان بأن استراليا لها قوات ضمن قوات التحالف الموجودة في العراق... ورغم ان الجميع يعلم جيداً ان مثل هذه القوات لم تكن قتالية بل جاءت في سبيل البناء ومساعدة الشعب العراقي، الا ان المرء في بعض الأحيان يجب ان يحسب حسابات خاصة ويسبح مع التيار حتى ولو كانت جهة التيار فيها ما لا يفيد وهكذا اعتذر المجلس عن عدم قبول دعوة استراليا للتدرب فيها((1.

عرضت بيريللي وبحذاقة الدعوة الثالثة الآتية من الهند وقالت كلكم يعلم ان الهند دولة عظيمة فيها عدد هائل من السكان ولديها نظام ديمقراطي جميل وتجربة انتخابية رائعة... كاد اعضاء الهيئة يوافقون على القيام بزيارة الهند سيما وانها دولة معروفة في العراق وهي من الدول الأسيوية والعالم الثالث... ولكن ما ان ابلغت كارينا بالموافقة المبدئية حتى عادت تقول بأنّه وطبقاً للجدول المعد من قبل الأمم المتحدة فإنّ

كارينا بيريللي

كارلوس فلانزويللا

القانون ووهَم الحرية

تلقي العلاقة ما بين القانون والحرية واثرهما في تنظيم المجتمع بظلالها على حقب اولية لجدلية هذه العلاقة ، فعندما كان الانسان يعيش في البداءة الاولى حالة الحرية التامة كما يسميها (لوك) وللحفاظ على هذه الحرية جعله يتخلى عن جزء منها لكي ينعم بها ، فالحرية التامة تشبه لحد كبير العلاقة بين الفوضى والاختلاف ،

بالتأكيد ليسَ من المبالغة القول إن التاريخ الإنساني كله عبارة عن صراع طويل من أجل تحرر الإنسان كي يكون سيد نفسه، ويتحرر من كل انواع العبودية التي كانت تُنغص عليه حياته وتحرمهُ من حقوقه الحقيقية في كل شيء بل تجعل له نمطا خاصا للعيش مفروض عليه ولايمكن تجاوزه ، ولطالما كانت العلاقة وثيقة طول التاريخ بين حرية الإنسان وتقدمه وتطوره، فالتجارب الإنسانية في مختلف العصور هي دليل قاطع على أن تقدم الإنسان وازدهار مستقبله وتطوره مرهون بتحرره من القيود التي تكبل حريته وفكره وحركته،

وقد لا تخلو حقبة زمنية عبرً التاريخ إلا وشهدت ثورات من اجل التحرر وتكسير اغلال العبودية ورسم حياة جديدة تمنح الانسان فرصة الاختيار والتطور والخروج من النمط الحياتي المرسوم له ابان عهد العبودية والقهر

لقد سجلت حياة البشرية اكثر من 200تعريف لمفهوم الحرية قدمها باحثون في حقب تاريخية متفاوتة لكنها مختلفة في ظروفها وأحوالها، وذلك لأنها تقع في قلب الحركة التاريخية وهي محور التجاذب بين الإنسان والإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه والدولة التي يخضع لسلطتها.

يمكن اعتبار التعاريف المختلفة للحرية تعبيراً عن الظروف التاريخية المختلفة لها، لانها تفاوتت في الازمان ، ولكل زمن ظروفه الخاصة بها ، لكن في نهجها العام هي تحمل معنى واحدا تشترك به كهدف للشعوب التي رفضت العبودية .

اما القانون فيعتبر منذ البدء هو اطار الدفاع عن الحرية والحفاظ عليها وهو منذ البدء ايضا يعتبر احد ادوات اغتيال الحرية وحبسها ، وهذه الجدلية لابد من التعامل معها بدقة حيث ان تفاعلاتها واثارها مهمة جدا في رسم صورة المجتمع حيث من خلال هذه الجدلية تم اكتشاف القانون ، كمنظم لصورة المجتمع وكباكورة لتنظيم تزاحم المصالح والحريات المختلفة التي تقود لو تركت على سجيتها الى الانهيار التام ، ومابين الحرية التامة التي تولد فوضى عارمة وقانون يحاول تحديد او اغتيال جزء من تلك الحرية ، ولدت العلاقة الجدلية بينهما في زمن يعاني المواطن حرمانا حقيقيا ، ويبحث في اروقة الوطن وبيبانه عن حقوقه التي سُلبت تحت جُنح الظلام في غفلة من الزمن ، وهم الحرية التي حاول البعض تسويقه كأحد اعمدة التغير الشامل الذي شهدهُ البلد بعد عام 2003 تحول بين ليلة وضحاها الى مجموعة اوهام تخضع للسلطة ومزاجها اولاً وللاحزاب الحاكمة ثانياً ودخلت الحرية في نفق الصراعات الطائفية والقومية ثالثاً ، و التي تُعتبر من المنزلقات التي يصعب على المرء الخروج منها دون خسائر فادحة على مستوى المنظومة الفكرية والوطنية ، وبالتاكيد نأمل من القانون المحدد للحريات بقدر ما يحدد الحرية للحفاظ عليها من الفوضى عليه اولاً انتزاع تلك الحرية من غياهب الجُب التي دخلت اليها وبدا المواطن يشعر من جديد انه مقيد وقد تم رسم نمط خاص لحياته لايمكن الخروج منه هو نوع من الاستعباد باسم الحرية ، بالتأكيد عندما نجد سبل الحفاظ على الحرية والقانون فنحنُ نجحنا في الحفاظ على حقوق الوطن والمواطن ، لا اريد ان اكون متشائماً كثيراً ، لكني احاول ان انبه وأشير الى كل النقاط المظلمة التي قد تكون سبباً في عملية تراجع التعاطي المجتمعي مع الساسة او السلطة السياسية برمتها ، لذا لا بد من اتخاذ الاجراءات اللازمة في البحث عن اطلاق حرية المواطن العراقي من قيود السلطوية والحزبية والطائفية وتفعيل دور القانون في حماية تلك الحرية والحفاظ على ديمومتها من خلال تنظيم شؤون المواطنين ، وبالتأكيد ان لايكون القانون احد وسائل الصراع السياسي ويخرج من عباءة التوافق السياسي لأنهُ سيكون الاداة الاولى في عملية اغتيال الحرية .

الحرية هدف اسمى لترسيخ قواعد المواطنة الحقة ان توفرت للمواطن بكافة اركانها ، والحرية ليست منّة من الدولة للمواطن بل هي استحقاق شرعي ووطني فأن توفرت ضمن هذا الاطار ستعمل على تحويل المواطن الى احد عوامل البناء والتفاعل في مسيرة البلد

والقانون مجموعة التشريعات التي تُنظم حياة الناس حتى وان تجاوزَ على بعض الحريات ، الا انه في اطاره العام يحافظ على الحرية من الانهيار والسقوط في وحل الفوضى العارمة

ومابين الحرية والقانون يبقى المواطن العراقي يترقب بساسة ذوي عقول منتجة قادرين على تحديد المسافة الحقيقية لتلك العلاقة الجدلية وتسخيرها لخدمة المواطن الذي يشعر الأن انه مُنتهك الحرية والقانون غير قادر على اسعافة ،

لأن الحرية والقانون المرتكزان الحيويان المرتكزان الحيويان في اي بلد للعيش بحياة منتظمة وحقوق مكتملة أصبحتا من نتاج سلطة الاحزاب والتوافقات السياسة التي تفتقد للتوافقات المجتمعية .

كامل كريم الدليمي
بغداد

الصحة في كربلاء

لسنا ضد أحد ، ولكن مانرا ه ونسمعه ، يجعلنا ضد الجميع ، فليس من المعقول بالمطلق ، مدينة مثل كربلاء المقدسة ، تبحث ناسها على دواء لمريض ، ومستشفى ومستوصفا طبيا يعطي الدواء ويشفي المريض كل حسب قدرته ، وكل حسب حاجته . فقد تناقلت وسائل الاعلام مؤخرا ، بان مدينة كربلاء التي تستقبل سنويا ملايين الناس لزيارة الامام الحسين ، وناسها على قلة أمكاناتهم المعيشية ، يفرشون الارض والبيوت للقادمين الى كربلاء ويعطون كل مالديهم وماذخرت سنون التعب من موارد العوائل ، لايجدون مستسشفى ومستوصف حكومي فيه من الموارد والادوات الطبية تشفي مرضاهم . وتفيد التقارير على لسان مسؤولين في كربلاء ، إن معظم الناس الذين لاحول لهم ولاقوة يلجأؤن مرغمين للمستشفيات الاهلية التي انتشرت بالمدينة تعالج وتبيع الدواء باسعار فلكية ,وان معظم المستشفيات والمراكز الصحية التي صرفت لها مليارات الدولارات ظلت عاجزة عن تحقيق اهدافها ، أما بسبب تلكؤا الشركات التي احيلت اليها تلك المشاريع الصحية أو بسبب عدم قدرتها وهروب اصحابها بعد حصولهم على نسب عالية من الاموال أونتيجية عدم قدرتهم على تنفيذ تلك المشاريع بسبب عدم المعرفة أو التواطؤ . وتنسب تلك التقارير ، الى إن الكثير من إحالات بناء المستوصفات والمشاريع بدأت منذ اكثر من سبع وعشر سنوات ووصلت نسب الانجاز الى اكثر من ستين وسبعين بالمئة وتوقفت نتيجة الاهمال اولا وعدم التزام تلك الشركات المحلية والاجنبية ثانيا، لكون التخصيصات المالية لم تتحقق ، أو إن الجهات المعنية ليست بمستوى الحرص والمتابعة ثالثا ، أو بسبب الفساد. ويلاحظ إن الكثير من المستشفيات الاهلية وتلك التابعة لجهات معروفة انتعشت في كربلاء وتستولي على موارد هائلة من المرضى والمراجعين ، وممن لايستطيع ، عليه النظر الى الله الجليل والى المنائر الذهبيه ليته يستعيد حقوق وجعه . وبالتأكيد لايضيع حق لانسان موجوع تنخر جسده الام المرض . وتؤكد تلك التقارير بان بعض المستسفيات والمراكز الصحية التي انشئت في السبعينات من القرن الماضي اكلها الزمن وتأكلتها (الارضة) لابنيتها ولم يزرها أحد من مجلس المحافظة والمسؤولين ويعطف على حالها ,بالتأكيد نحن نعيش في زمن ترتفع وتتكاثر فيه المسؤوليات ، لكن تنخر جسد البلد والمواطن الانانية الذاتية والمحسوبية والفساد الذي يعلو فوق الوطن وحقوق المواطن . فكيف يرحمنا التاريخ ، عندما ننظر لكربلاء المجيدة وابناؤها يستقبلون الزوار ويطلبون منهم الاستراحة بعد المشي لمسافات طويلة وهم قادمون لسيد الحقيقة والتضحية والإيمان وفرض العدالة . ماذا سيكتب التاريخ للعوائل الكربلائية التي تفتح ابوابها للجميع لتأكل منها رغيف خبز وهي مسرورة ، في حين لاتملك قيمة دواء لمريض من ابنائها ، ولاتجد مستشفى حكوميا يليق بحضراتهم . بئس الذين يتزودون بالدولارات من وجع اطفال كربلاء , وبئس من يحكي عن العراق وهو يدفن ابناءه برمال المأسي . إن الوقائع تؤكد بأن أزمة الصحة في العراق لاتختلف عن ازمة المياه في البصرة ولاعن أزمة الكهرباء ، لكن تختلف عنهما في الشكل والجوهر ، فتلك الازمات تشوي الاجساد ، أما أزمة الصحة فتقضي على العقول والاجساد ، وهذا الأمر يؤسس بأن ليس العراق ككيان ودولة ومؤسسات مستهدفا ، وإنما الانسان هو المستهدف ككيان بشري ، وخاصة الطفولة ، ولعل اشارات وزارة الصحة بهيكليتها الجديدة قد اوضحت خطورة ذلك إذا لم يتم معالجة الامر بالادوية المسيطر عليها وانشاء عديد المستشفيات واعادة العمل بالمستشفيات المتوقفة . وليس من المعقول ونحن في القرن الجديد أن تكون النسبة المالية المصروفة للفرد العراقي من الموازنة هي مئة وعشرون دولارا في السنة . فإذا لم يتم تدارك هذا الوضع ومساعدة البرلمان ورئاسة الوزراء لوزارة الصحة الجديدة وزيادة حصة وزارة الصحة من الموازنة للعام الجديد ، فإن الانسان العراقي سيدخل في أزمة من الصعب معالجتها لاحقا..

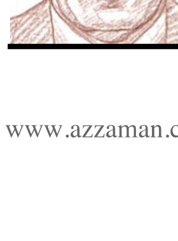

جاسم مراد
هلسنكي